السلع العامة والنشاط الحكومي[1]

ترجمة د. محمد المهدي وفيق السائح

دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية - جامعة اليرموك/ الأردن

الحلقة (١)

إن مما استقر في أدبيات الاقتصاد أن طبيعة السلع العامة تتحدد وفقًا لخصيصتين اثنتين تميزانها عن السلع الخاصة: **أولاهما**: أنها ليست محلا للتنافس بين أفراد المجتمع، و**ثانيهما**: عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها، فإن كانت السلعة تتسم بكلا الخصيصتين ولم تتخلف واحدة منهما فإنه يطلق عليها السلع العامة النقية، كالمنظومة الأمنية (الشرطة) والمنظومة الدفاعية (الجيش)، وإن افتقرت السلعة لواحدة من الخصيصتين في ظرف معين، فإنه يطلق عليها السلع شبه العامة، كالحدائق العامة، فهي سلعة تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنه في ظرف معين وهو الازدحام عليها في وقت معين، يقلل من فرصة الآخرين من الانتفاع بها، أو أنه قد تفرض رسوم معينة على الانتفاع بالسلعة -كما هو الشأن في البحيرات والمحميات- مما يمكّن الهيئة الإدارية من استبعاد من لا يدفع قيمة الرسوم من دخولها.

تناول الباحث لهذه الدراسة العديد من مفردات السلع العامة والسلع شبه العامة، ويمكن إعادة تصنيفها على النحو التالي:

١. السلع العامة النقية: كالمنظومة الدفاعية لحماية الوطن من العدوان الخارجي، والمنظومة القانونية والقضائية لتحقيق العدالة في المجتمع، وطبقة الأوزون، والحكومة المكلفة بتسيير شؤون المجتمع، والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى الحد من التلوث.

٢. السلع شبه العامة، وهي على صور متعددة:

Public goods and government action, Dr. Jonathan Anomaly, Politics, Philosophy & Economics, 2015, Vol. 14(2)109–128,: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1470594X13505414.

يعمل الباحث (Jonathan Anomaly) مديرا مساعدا ومحاضرا في جامعة بنسلفانيا منذ عام (2019)، كما أنه عمل في هيئة التدريس في معهد الأخلاقيات العملية في جامعة كاليفورنيا في الفترة (2018-2019)، وعمل باحثا في جامعة أريزونا في الفترة (2017-2018) وعضوا في هيئة التدريس الأساسي في برنامج (Duke/UNC PPE) في الفلسفة والسياسة والاقتصاد في الفترة الواقعة بين (2010-2017)، وعمل في جامعة فيرجينيا في الفترة الواقعة بين (2008-2010).

- فمنها ما هو مرتبط بالبيئة: كالبحيرات والمناطق البرية والحيوانات المهددة بالانقراض، والجداريات في الأماكن العامة، وزراعة الأشجار والنباتات في الحدائق العامة.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة التعليمية: كالكتب المدرسية.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة الصحية: كلقاحات تطعيم الأطفال (مثل المصل المعد للوقاية من شلل الأطفال) والأبحاث العلمية المتعلقة بالدراسات المختبرية على الخلايا والتجارب الطبية على الحيوانات، والإجراءات الصحية للحد من السمنة والتدخين.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة الاقتصادية: كاتفاقيات التجارة الحرة.
- ومنها ما هو مرتبط بتخفيض مستوى المخاطر على أفراد المجتمع: كالاكتتاب في عقود التأمين.

ومما يحسن التنبيه إليه أثناء قراءة الدراسة العديد من الملاحظات:

- أولها: استعمل الباحث الأصيل التركيب الاصطلاحي "السلع العامة" في كل سلعة تتسم بالخصيصتين، بقطع النظر عن كونها ملموسة مادية أم لا، كما واستعمله أثناء حديثه عن السلع شبه العامة.
- وثانيها: إن المترجم قام بإضافة بعض المفردات أثناء ترجمة الفقرات، حيث أنها تساهم في إيضاح الفكرة بشكل أفضل، وقد جعلها بين قوسين تمييزا لها عن غيرها.
- وثالثها: أنه قام بإيضاح العديد من مصطلحات ومفاهيم وفقرات الدراسة في هامش التوثيق، ونسبها إلى مصادرها الأصلية تمييزا لها عن إيضاحات الباحث الأصيل حيث اكتفى المترجم بنسبتها إلى الباحث.

لماذا تعتبر السلع العامة سلعا ذات أهمية في المجتمع؟ تعد الأسواق آليات فاعلة وكفوءة؛ لتعزيز رفاهية الإنسان، ففي غياب الآثار الخارجية[1]، فإنه ينشأ عن التبادل الحر للسلع الخاصة تحسنا باريتيا[2] (على ما هو مفترض)، أما في حالة تحقق الآثار الخارجية واعتبارها[3]، فإن الأسواق تميل إلى تحقيق مكاسب صافية من خلال تعزيز التخصص وتقسيم العمل، أما عند الحديث عن السلع العامة مثل طبقة الأوزون في الغلاف الجوي والمحافظة عليها، فإن التبادل خارج إطار التنسيق[4] يجعل الجميع في وضع أسوأ حالا من وضع آخر (يتمكنون فيه أن يكونوا أفضل) بإيجاد طريقة للتنسيق فيما بينهم.

---

[1] - تعرف الآثار أو العوامل الخارجية في علم الاقتصاد بأنها تكاليف أو منافع يتأثر بها طرف ثالث، فأية عملية تبادل بين طرفين يمكن أن تتسبب بآثار معينة على طرف ثالث، وهذه الآثار على صورتين: فأولاهما الإيجابية ويعبر عنها بالمنافع، وثانيهما السلبية ويعبر عنها بالتكاليف، ومثال الأولى: ما تحدثه مزارع النحل من آثار إيجابية على تلقيح المحاصيل المجاورة، ومثال الثانية: ما تحدثه المصانع من آثار سلبية (التلوث بالغازات السامة) على أفراد المجتمع في المناطق المحيطة. ينظر:

Stewart: Frances, Ejaz: Ghani, **How significant are externalities for development?** World Development, Britain, 19 (6): Page: 573, 1991.

[2] - يقصد بالتحسن الباريتي: إمكانية زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي، وذلك عن طريق زيادة مستوى الرفاه الفردي من خلال إعادة التخصيص (allocative readjustment) دون أن يتسبب ذلك بجعل حالة فرد آخر أسوأ حالا أو جعله في مستوى رفاه أقل. ينظر:

Ng: Yew-Kwang, **Welfare Economics, Introduction and Development of Basic Concepts**, Palgrave, London, Macmillan Publishers Limited, 1979, Page: 30.

[3] - قد يتسبب وجود الآثار الخارجية السلبية (التكاليف) في انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية، ففي حالة التلوث الجوي بالغازات السامة الصادرة من المصانع، فإنها قد تتسبب بانخفاض مستوى المنفعة التي يحصل عليها أفراد المجتمع، فمثلا: قد يحصل فرد معين على مبتغاه (المنفعة المستهدفة) ولكنه يحصل عليها في ظل حالة من الكآبة، أو أنه قد يحصل عليها بعد أن يدفع تكاليف معينة تقلل من مستوى تلك المنفعة؛ كأن يقع في حالة مرضية في رئتيه، أو أنه قد يدفع تكاليف طبية مرتفعة مقابل العلاج المطلوب، وقد بين هذا الأمر العديد من الدراسات والتقارير ومنها:

World Health Organization, **Economic cost of the health impact of air pollution in Europe: Clean air, health and wealth**, WHO Regional Office for Europe, OECD, 2015, Page: 3.

[4] - يقصد بالتنسيق: عقد الاتفاقيات بين الدول للحد من التلوث واستنزاف طبقة الأوزون. ينظر:

Reitze: Arnold. W, **Air Pollution Control Law: Compliance and Enforcement**, Washington, Environmental Law Institute, 2001, Page: 389.

توصف السلع بأنها عامة طالما اتسمت بخصيصتين: أولاهما أنها غير قابلة للتنافس (nonrivalry)، وثانيهما عدم إمكانية الاستبعاد (nonexcludability)[1]، ولا شك أن سمة عدم إمكانية الاستبعاد تشكل تحديا رئيسا أمام توفير السلع العامة[2]، ويعود السبب في ذلك إلى أن السلعة عندما تكون متاحة أمام الجميع، ويكون إنتاجها مرتفع التكلفة، كما في حالة الكتب المدرسية، فإن هذا يدفع بعض الناس إلى الانتفاع المجاني (Free Rider) استغلالا لجهود الآخرين، أما الآخرون والذين يدركون وجود هذا الصنف من الأفراد، فإنهم سيرفضون المساهمة في توفير السلع العامة؛ لأنهم يفتقرون إلى الثقة بأن عددا كافيا من الأفراد الآخرين ستتكاتف معهم، الأمر الذي يعني —بحسب تقديرهم– أن مساهمتهم في توفير السلع العامة لن تكون مجدية.

كقاعدة عامة: كلما ازداد عدد الأفراد الذي يحتاجون السلع العامة، فإن كفاءة السوق في توفير السلع العامة ستنخفض، ووفقا لذلك فإنه يصعب تحقيق مكاسب الرفاهية من خلال التبادل الخاص، بعبارة أخرى: تسبب السلع العامة –بالنسبة لاقتصاديات الرفاه على الأقل– مشكلة اقتصادية تتمثل في فشل السوق، وهكذا يتبنى الكثير من الاقتصاديين مسألة: أنه يمكن للحكومة أن تحسن من الحالة الاقتصادية بشكل مباشر عن طريق توفير السلع العامة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التشجيع[3] على توفيرها.

في الواقع: بين الاقتصادي (Adam Smith) أنه يجب تكليف الحكومات بثلاث وظائف رئيسة، ويمكن إدراجها جميعا تحت وصف جامع، وهو تكليفها بوظيفة: توفير السلع العامة، أما الأوليان منها

---

[1] - فأما كونها غير قابلة للتنافس فيعني: أن استهلاك (انتفاع) شخص واحد من سلعة عامة معينة كالعدل والأمن المتاحين في الدولة لا يقللان مما هو متاح للآخرين، وأن انتفاع شخص معين بالطريق العام لا يقلل مما هو متاح للآخرين، وبالتالي: ما دام أن هذه السلع متاحة لكل أفراد المجتمع، فإن التنافس عليها معدوم. أما عدم إمكانية الاستبعاد فيعني: عدم إمكانية (أو صعوبة) استبعاد شخص من الانتفاع بسلعة عامة معينة بمجرد توفرها، فلو أنشأت الدولة الترسانة العسكرية؛ لتوفير الأمن الخارجي باعتباره سلعة عامة، فإن استبعاد أفراد المجتمع الذين لم يدفعوا الضرائب مثلا من الانتفاع بهذه السلعة يعد غير ممكن، فليس من المقبول عقلا أن تصد الترسانة العسكرية الخطر عن بعض أفراد المجتمع دون البعض الآخر. ومما تجدر ملاحظته أنه يمكن تحويل السلع العامة إلى سلع يقل نطاق عمومها وذلك من خلال آليات الاستبعاد، كفرض الرسوم على الأشخاص عند انتفاعهم بسلعة معينة وهو ما يطلق عليه: سلع النوادي. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 123) ينظر أيضا:

= Kaul, Grunberg and Stern:, **Defining Global Public Goods**, Page: 3, in Preference: **Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century**, Page: 42.

[2] - يوضح (Head) أن عدم إمكانية فرز السلع العامة إلى وحدات منفصلة، بالإضافة إلى الأسعار يسبب مشكلة رئيسة في توفير السلع العامة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص123).

[3] - أي: تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في توفير السلع العامة.

فهما: توفير المنظومة الدفاعية لحماية الوطن من العدوان الخارجي، والمحافظة على نظام قانوني وقضائي محايد، أما الوظيفة الثالثة والأخيرة لصاحبة السيادة (الحكومة) فيقول (Adam Smith) بحقها: "هي إنشاء المؤسسات والأشغال العامة وصيانتها، ومع أنها قد تكون على أعلى مستويات المنفعة للمجتمع، إلا أنه نظرا لطبيعتها، فإن الأرباح (المتحققة) لن تغطي التكاليف، أو تعوض من تَحَمَّلَها، وبالتالي: فإنه ليس من المتوقع أن يقوم فرد معين، أو عدد قليل من الأفراد بإنشائها أو المحافظة عليها.

وبحسب ما تم إيضاحه: فإن مشكلة توفير السلع العامة تدور بالدرجة الأولى حول كيفية تأثير عدد المساهمين اللازمين لتوفير السلع العامة على تكلفة المعاملات والسلوك الاستراتيجي[1]. فإن كانت السلعة من السلع العامة المحلية، كما في ملعب الحي، فإن المنتفعين المحتملين (أو الراغبين في الانتفاع بالملعب) يتمكنون من التنسيق فيما بينهم، أو إيجاد صيغة قانونية من خلال عقد معين؛ لتسهيل توفير السلع العامة المحلية من خلال القطاع الخاص، كما يمكنهم أن يطوروا آليات (أو وسائل)؛ لاستبعاد المنتفعين مجانا (Free Riders)، ومعالجة مشكلة الثقة[2] من خلال عقود ملزمة ومشروطة، أما إذا كانت السلع العامة عالمية النطاق، كما في الحد من الانبعاثات الكيميائية المستنزفة للأوزون، فإنه من الصعب –بل من المستحيل أحيانا– على الأطراف المعنية (بتوفير السلع العامة) أن تجد أطرافا آخرين تساهم معها، كما أنه يصعب التمييز بين الأفراد الراغبين حقا بالمساهمة في توفير السلع العامة وبين الأفراد الذين يرغبون بالانتفاع بالسلع العامة مجانا دون المساهمة في توفيرها، كما يصعب على القطاع الخاص أن يقوم بتوفيرها.

يرى الاقتصاديون أن السلع العامة تمثل معضلة (في الاقتصاد)؛ لأن وجود السلع العامة يعني وجود مكاسب غير مستغلة، وهذا أمر غير مقبول في الأسواق الحرة، كما أنها تمثل معضلة في المجال الفلسفي

---

[1] - يوضح (James Buchanan) هذه المسألة بقوله: إن الفرد باعتباره عضوا في مجموعة كبيرة متميزة باعتماد أفرادها جميعا على بعضهم البعض، فإنه لن يتوقع أن يكون له تأثير على سلوك الأفراد من خلال سلوكياته. فهو لن يتصرف على نحو يكون تصرفه استراتيجيا، ولن يساوم، كما أنه لن يقوم بأي دور يُحدِث تأثيرا على الآخرين. بل إنه بدلا من ذلك سيعدل من سلوكه وفقا لسلوك الآخرين، وسينظر إلى سلوكياتهم باعتبارها وحدة متكاملة .. كما أنه سيقبل مجمل تصرفات الآخرين كمنارات إرشادية لقراراته الخاصة، باعتباره جزءا من البيئة (المجتمع) أو من الطبيعة إذا جاز التعبير .. يتيح المجتمع "قليل العدد" حافزا للشخص للبدء بالتجارة، والمساومة على الشروط. أما المجتمع "كثير العدد" فإنه يتسم بالفاعلية .. ويميل إلى التخلص من سلوكيات التجارة والمساومة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص124).

[2] - أي انعدام ثقة الأفراد الذين يملكون الرغبة والاستعداد لتوفير السلع العامة ببقية الأفراد من ناحية أن الأخيرين لن يقوموا بدورهم المنشود في توفير السلع العامة، الأمر الذي يعني أن المساهمة في توفير السلع العامة ستكون في حدودها الدنيا.

السياسي إذا اعتبرنا أن المجتمع السياسي مشروع تعاوني تتحقق فيه المنافع المتبادلة كما يرى (Rawls) . فالتبادل الاختياري (Voluntary exchange)[1] يعد مصدرا رئيسا للمنافع المتبادلة، ولكن عندما يتحمل الأفراد تكاليف إنتاج السلعة الجماعية بينما تتوزع المنافع بطريقة عشوائية على أفراد المجتمع، فإن تحقق المكاسب المتبادلة قد تتطلب تدخلا حكوميا، بعبارة أخرى: تعتبر قرارات الحكومة الإلزامية (كتشريعات الحد من التلوث) نوعا من التعاون؛ لتحقيق المنافع المتبادلة طالما رأى كل فرد من أفراد المجتمع أنه لا يملك القدرة على تحقيق ذلك وحده، وأن هذا (أي: التدخل الحكومي) هو السبيل الوحيد والملائم؛ لتحقيق هدف يجعل الجميع في وضع أفضل، والسؤال المطروح في مجال الفلسفة السياسية هو: كيف ينبغي أن نتعامل (سلوكيا وفكريا) مع ذلك المجال الرحب من السلع العامة التي ينبغي على الحكومات والأسواق توفيرها في المجتمع.

تهتم هذه الدراسة بتطوير أساسيات النظرية المعيارية للسلع العامة، وتبدأ بمناقشة موجزة: لماذا يعتقد كثير من الفلاسفة أن توفير السلع العامة يشكل جوهر العمل الحكومي؟ ويتفرع عن ذلك العديد من الأسئلة، والتي ينبغي على المنظرين والسياسيين أن يأخذوها بعين الاعتبار عند الحديث عن سلع عامة يحتمل توفيرها في المستقبل، (ومما تجدر ملاحظته) إن هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم إجابات نهائية لهذه الأسئلة، بل إن الهدف هو: تأطير القضية دون معالجتها لصالح وجهة نظر معينة ترى العمل الحكومي محددا في مجالات معينة دون مجالات أخرى.

---

[1] - يقصد بالتبادل الاختياري: تلك العملية التي يتفاعل فيها البائع والمشتري بحرية تامة (دون أي إكراه من أحد) بحيث يتبادلون المال والسلع، فإن وقع هذا التبادل وفقا لما يرتضيه الطرفان فإن كليهما سيكون في وضع أفضل مما كانا عليه من قبل. وقدر تعلق الأمر بالدراسة، فإن بعض الباحثين رأوا إمكانية تأطير العلاقة بين الحكومة والأفراد بإطار عقدي شبيه بالتبادل الاختياري، بحيث يقوم الأفراد بدفع ضريبة معينة بشكل اختياري مقابل أن تقوم الحكومة بتوفير السلع لأولئك الأفراد، وذلك بحسب مبدأ الموازنة بين المنافع المرجوة من هذه السلع وبين التكاليف المفروضة (سعر الضريبة). ومما يحسن التنبيه عليه: أن الاقتصاديين قد اختلفوا في نظرية التبادل الاختياري من حيث كفاءتها في توفير السلع العامة. ينظر:

* Musgrave: Richard Abel, **The Voluntary Exchange Theory of Public Economy**, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 53, No. 2, Feb, 1939, Oxford University Press, Page: 213.

* Johnson: Marianne, **Public Goods, Market Failure, and Voluntary Exchange**, This paper was prepared for the History of Political Economy Conference, April 2014, Page: 3-4.

الاقتصاديون المتقدمون (Forerunners) :

يمكن القول : إن الاقتصاديينَ (Thomas Hobbes) و(David Hume) قد سبقا الاقتصادي (Adam Smith)[1] في وجهة نظره المتمثلة في أن الوظيفة الأساسية للحكومات هي : توفير السلع العامة، وقد وضح (Hobbes) أن وضع القواعد السلوكية وتنفيذها، بما في ذلك القواعد الأخلاقية والقانونية، يتيح لنا الارتقاء والتمتع بثمار أعمالنا، فدون قوانين قابلة للتنفيذ فإن المنافسة المطلقة على الموارد النادرة (أو الشحيحة) تهدد أمننا، وتضعف ثقتنا بالأفراد الذين نتفاعل معهم[2]، ففي الوضع الطبيعي يقول (Hobbes) :

" ... فلا يوجد مجال للصناعة (العمل)؛ لأن الحصول على ثمرة الصناعة غير مؤكد، وبالتالي فإنه لن يوجد أدنى اهتمام بحراثة الأرض، ولا بالملاحة البحرية، كما أنه لا يمكن الانتفاع بالسلع المستوردة عن طريق البحر، ولا بمخازن السلع، كما أنه يُفتقر إلى الأدوات (المعدة) لنقل وإلقاء الأشياء (السلع) التي تتطلب جهدا كبيرا، كما أنه لا تتوفر أية معرفة حول سطح الأرض، ولا عن احتساب الوقت، ولا الفنون ولا الخطابات، بل أنه لا يوجد أية مقومات للمجتمع، والأسوأ من ذلك كله : ديمومة الخوف، وخطر الموت المحقق ... "[3].

---

[1] - حيث أن الاقتصادي (Thomas Hobbes) ولد عام 1588م، وتوفي عام 1679م، بينما ولد الاقتصادي (David Hume) عام 1711م، وتوفي عام 1776م، أما الاقتصادي (Adam Smith) فقد ولد عام 1723م، وتوفي عام 1790م. ينظر:

* Martinich: A.P, **Hobbes: A Biography**, United Kingdom, Cambridge University Press, 1999, Pages: 2, 355.
* Mossner: Ernest Campbell, **The Life of David Hume**, New York, Oxford University Press, 1980, Pages: 6, 608, 611, 577.
* Evensky: Jerry, **Adam Smith's Moral Philosophy: A Historical and Contemporary Perspective on Markets, Law, Ethics, and Culture**, New York, Cambridge University Press, 2005, Pages: 104, 204.

[2] - فالقوانين الحاكمة على المجتمع وتنفيذها من شأنه أن يحدث التقدم والازدهار والرخاء، وإن الافتقار إلى هذه القوانين أدعى إلى التنافس المطلق على موارد المجتمع، وهذا من شأنه أن يسبب الاعتداء على حقوق الملكية، مما يسبب التناحر والتقاتل.

[3] - ذكر (Hobbes) هذا النص في سياق الحديث عن الحروب وأعمال النهب وسلوكيات العنف باعتبارها الوضع الطبيعي في حياة الأفراد، حيث بين أنه في ظل تلك الظروف لن تستقيم الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن رغبة الأفراد في السعادة والأمان تجعلهم يميلون إلى الدخول في عقد اجتماعي، فيتخلى كل منهم عن سلطته الخاصة، ويقبلون بسلطة عليا تعمل من خلال الدولة؛ لتحكمهم وتنظم أمورهم. ينظر:

Hobbes: Thomas, **Leviathan**, Edited by: A.P. Martinich, Broadview Press, Canada, 2002, Page: 95.

يعتقد (Hobbes) أن الطريق الوحيد لتجنب هذه الكارثة هو : أن يمنح أفراد المجتمع ثقتهم لشخص واحد، أو لهيئة واحدة متشكلة من مجموعة من الأفراد، فهذا مما يجعل إرادتهم إرادة واحدة من خلال نظام التصويت، وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن حجة (Hobbes) حول الحكم المطلق (الاستبداد) يعد أقل لفتا للانتباه من حجته الأخرى بأن الحياة في المجتمع السياسي تجعل جميع الأفراد في حالة أفضل من الحالة التي يعيشون فيها، وبناء عليه فإن الحكومة نفسها تمثل سلعة عامة، ناهيك عن احتمالية كونها مصدرا لتوفير السلع العامة. ومما تجدر الإشارة إليه: إنه بعد مرور ثمانين عاما على نشر مؤلف (Hobbes) والذي أطلق عليه اسم " Leviathan "[1]، وقبل مائتي عام على صياغة (Paul Samuelson) لمفهوم السلع العامة، فإن (Hume) قد بين أن توفير السلع العامة يتطلب اتخاذ إجراءات حكومية.

ليس من الصعب أن يتفق اثنان من الجيران على الانتفاع بأرض مشتركة بينهما، (أو حتى الاتفاق على استنزافها) فإنه من السهل عليهم عقد هذا الاتفاق؛ لأنهم يعرفون بعضهم البعض، ويعرف كل منهما طريقة تفكير الآخر، وينبغي على كل منهما أن يدرك أن النتيجة المترتبة على إخفاقه في الجزء المطلوب منه هي: فشل المشروع بأكمله. إلا أنه من الصعب للغاية، أو أنه من المستحيل، أن يتفق ألف شخص على عقد اتفاق بينهم على عمل من هذا القبيل، بل إنه من الصعب أن يعقدوا مجلسا لهذا الاتفاق، كما أنه من الصعب عليهم تنفيذ هذا الاتفاق إن نجحوا في عقده، ويزداد الأمر صعوبة من ناحية أن كلا منهم سيلتمس عذرا؛ ليحرر نفسه من عبء النفقات والتكاليف، ويحمّل العبء كله على الآخرين، وأمام هذه الصعوبات فإنه يمكن القول: إن المجتمع السياسي يمكن أن يعالج هذه الصعوبات بسهولة، فالحكام (Magistrates) يرون أن المصلحة الحقيقة هي مصلحة الغالبية العظمى لرعايا الدولة، فهم لا يحتاجون استشارة أية جهة سوى أنفسهم لتشكيل أي مخطط (أو بناء أي مشروع) لتعزيز هذه المصلحة، وبما أن فشل أي جزء في التنفيذ مرتبط بفشل الكل، فإنهم سيحولون دون وقوع هذا الفشل (بأنفسهم)؛ لأنهم لا يجدون أي اهتمام بالمشروع (من عامة الناس)، وبالتالي: فإن بناء الجسور، وإنشاء

---

[1] - وهو الكتاب الذي قام بتأليفه (Thomas Hobbes)، وقد نشر عام 1651م، ويستمد الكتاب عنوانه من الكتاب المقدس، وهو من الكتب الأكثر تأثيرا في صياغة نظرية العقد الاجتماعي، وخلص الكتاب إلى أن الحروب بين البشر لا يمكن تجنبها إلا من خلال حكومة قوية. ينظر:

Hobbes: Thomas, **Leviathan**, Edited by: A.P. Martinich, Broadview Press, Canada, 2002, Page: 95.

الموانئ، وإقامة التحصينات والقلاع، وحفر القنوات، وتجهيز الأساطيل، وتدريب الجيوش في كل مكان، يتم برعاية الحكومات. ومع أن هذه الحكومات تتشكل من أشخاص لا يخلو أحد منهم من العيوب الكثيرة (كالضعف والعجز) إلا أن هذه الحكومات – والتي تعد واحدة من أرقى وأدق الابداعات التي يمكن تخيلها – أصبحت هيئة سياسية تكاد تخلو – إلى حد ما – من كل العيوب.

وقد ذكر (Hobbes) و(Hume) و(Smith) بعض الأمثلة الجلية (على السلع العامة النقية) والتي يمكن للحكومات توفيرها، بينما يصعب أو يستحيل على القطاع الخاص توفيرها، لهذا السبب فإن جميع النظريات السياسية –تقريبا– والتي تحظى بالقبول تؤيد قيام الحكومات بتوفير بعض صور السلع العامة، ومما تجدر الإشارة إليه: إن كلا منها يؤيد مجموعة مختلفة ولأسباب مختلفة[1][2]. وبحسب ما يرى (David Schmidtz) فإن إحدى أهم الحجج التي تدعم ضرورة التدخل الحكومي لتوفير السلع العامة هي: الحد الأدنى من الافتراضات المعيارية والتي يجب الاستناد إليها لتسويغ تدخل الدولة، فالحد الأدنى من الافتراض المعياري الذي يفكر فيه (Schmidtz) هو أن النشاط الحكومي في بعض الأحيان هو الطريقة الوحيدة (لتوفير السلع العامة) بشكل مجْدٍ، وعلى نحو أكثر كفاءة من حيث التكلفة، والتي يمكن أن تحقق نتيجة إيجابية، ويعتبرها كل فرد: ذات منفعة –أو قد يعتبرها كل فرد ذات منفعة في ظل ظروف معرفية مثالية– إلا أنهم يفتقرون القدرة على تحقيق ذلك من جانب واحد.

تتمثل إحدى المشكلات المتعلقة بالسلع، والتي يمكن أن تكون منتشرة في ثقافة الكثيرين، أن بعض الأفراد يعتبرون السلعة ذات تأثير سلبي، وليست ذات منفعة. وبقطع النظر عما تم ذكره، فإن السلعة

---

[1] - والمراد بذلك: إن بعض النظريات يؤيد توفير مجموعة من السلع العامة مختلفة عن السلع العامة التي يؤيد توفيرها نظريات أخرى، كما أن بعض النظريات يؤيد توفير سلع عامة لأسباب تختلف عن الأسباب التي تراها النظريات الأخرى.

[2] - ينصب تركيز الباحثين (في كيفية توفير السلع العامة من خلال الآليات غير الحكومية) على السلع العامة المحلية والتي تتسم بدرجة معينة من إمكانية التنافس أو الاستبعاد. وفي الواقع، عندما تسود معايير ثقافية معينة في مجتمع قليل العدد، ويحاسب منتهكي المعايير – إما على صورة وصمة اجتماعية إذا كانت حالات الانتهاك في حدها الأدنى، وإما على صورة الطرد (حظر الانتفاع) إذا كانت حالات الانتهاك في حدها الأعلى - فإن أفراد المجتمع يتمكنون من تحويل السلع العامة إلى سلع خاصة من خلال استبعاد من انتهك المعايير من إمكانية الانتفاع بمجموعة منوعة من المزايا الاجتماعية، مع إمكانية الوصول إليها لمن التزم بهذه المعايير. فالملاحظ في هذه الحالات أن المعايير الثقافية تقوم بشكل أساسي بنفس الوظيفة التي تؤديها حقوق الملكية القابلة للتنفيذ في المجتمعات الليبرالية كثيرة العدد. وعلى الرغم من أن الالتزام بالمعايير ومحاسبة منتهكي القواعد والمبادئ يمثل في حد ذاته مشكلة السلع العامة في غياب مؤسسات الدولة، فإنه يبدو أن الانتقاء الطبيعي (بحسب معتقدات مؤلف الدراسة) قد حل المشكلة جزئيا بتزويد معظمنا بالمشاعر الأخلاقية كالخجل والسخط، جنبا إلى جنب مع الرغبة المشتعلة في محاسبة أولئك الأفراد الذين ينتهكون المعايير الاجتماعية (التي تنظم) تبادل المنافع. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 124).

بالمعنى الاقتصادي هي: المنتج الذي يمكن الانتفاع به لإشباع رغبة معينة، بعبارة أخرى: لا تطلق السلعة (العامة) على المنتج المرغوب فيه، ولا حتى على المنتج المرغوب فيه على نطاق واسع[1]، فعلى سبيل المثال: تعتبر الحديقة العامة من السلع العامة المحلية، والتي يمكن اعتبارها من السلع ذات المنافع، بالنسبة إلى أولئك الذين ينتفعون بها، ويستمتعون برؤية الأشجار المنتشرة في الحي (الذي يسكنون فيه)، أما أولئك الذين يتحسسون من حبوب اللقاح، أو أولئك الذين يفضلون المناظر الطبيعية الحضرية على المناطق الريفية، فإن الحديقة العامة تمثل مصدرا للإزعاج والمعاناة. فإذا كان هذا صحيحا، فإن توفير السلع العامة من قبل الحكومات يبدو وكأنه أقرب إلى إعادة التوزيع (redistribution) منه إلى تبادل المنافع (mutual benefit)[2].

ومع ذلك، فإن غالبية الفلاسفة السياسيين متفقون على أن توفير السلع العامة النقية ينبغي أن يكون من الوظائف الأساسية للحكومة، ولكن تبقى المشكلة القائمة هي: كيف يمكن أن نحدد السلع العامة التي يجب على الحكومات توفيرها.

---

[1] - لهذا السبب فإنه قد يكون من الخطأ أن نصف السلع بأنها عامة؛ لأنها تتسم بعدم إمكانية الاستبعاد أو أنها لا تنافسية، فمن الناحية الفنية، قد تكون السلعةُ عامةً حتى لو لم ينتفع بها أي أحد على الإطلاق. فالسمة البارزة للسلع العامة إذا تم توفيرها لجميع الأفراد: أن تكون متاحة لجميع الأفراد وبمقادير متساوية، وبالتالي: فإن بعض الأفراد قد لا يرغبون في سلعة عامة معينة - حتى لو كانت من السلع العامة النقية - بل إن جميع الأفراد - تقريبا - قد يعزفون عن الانتفاع بها، فعلى سبيل المثال: يعد المتحف الموجود في مدينة معينة، والذي يمجد طائفة معينة، ولا يفرض أية رسوم على زيارته من السلع العامة من الناحية الفنية مع أنه قد يكون متحفا لا يقصده بالزيارة إلا القليل من الأفراد. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 124).

[2] - إن الطريقة التي عالج فيها (Mancur Olson) مشكلات السلع العامة، وخاصة معضلة السجينين ('prisoners dilemmas) غير قويمة؛ لذلك ينبغي إجراء بعض التعديلات عليها:

أولا: نظرا لعدم وجود أية سلعة عامة نقية في الغالب، فإنه لا يمكننا اعتبار جميع اللاعبين (الأطراف) عقلانيين كما هو مفترض في توازن ناش وسيادة الأمثلية الباريتية. (فهناك بعض التجارب التي توضح أن اختيارات البشر ليست بتلك العقلانية المفترضة، وهناك تجارب أخرى توضح أن الأفراد قد يختارون توازن ناش).

ثانيا: بينما يتم تحديد السلع العامة من خلال ملامح عامة –عدم إمكانية الاستبعاد وعدم التنافس- فإن معضلة السجينين يتم توضيحها من خلال (تحليل رياضي معين) يهدف إلى الوصول إلى أفضل الخيارات (الممكنة)؛ لاتخاذ قرار معين؛ للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، فإذا كان اللاعبون (الأطراف المشتركون) يتسمون -على سبيل المثال- بإيثار الغير، فإن السلوك المثالي الباريتي سيكون متطابقا مع السلوك المتوافق مع توازن ناش، وفي هذه الحالة لن نكون أمام معضلة السجينين. وإذا كانت المنافع تعكس كل شيء يهتم به الأطراف (اللاعبون)، وأن بعض الأطراف يهتمون بكيفية الوصول إلى النتيجة، أو بالأطراف الذين يلعبون معهم، فإنهم قد يكونون على غرار لعبة مغايرة من لاعبين آخرين في نفس الموقف (ولكن) بدوافع مختلفة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص124).

السياسة العامة والسلع العامة (Public goods and public policy)

هناك العديد من التساؤلات، والتي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار طالما أننا نتعامل مع سياسة أخذت على عاتقها توفير السلع العامة:

١. ما هو (مقدار) الطلب الحالي على السلعة؟

٢. ما هي صورة الطلب المتوقعة إذا كانت تفضيلات الناس عقلانية وتشكلت على نحو جيد؟

٣. هل تتجاوز منافع إنتاج السلع العامة تكاليف توفيرها؟

٤. هل تتوزع تكاليف ومنافع توفير السلع العامة بشكل عادل؟

٥. أيهما أكثر كفاءة في توفير السلع العامة: الحكومة أم الأسواق؟

٦. إذا كانت السلعة العامة من نتاجات السياسة العامة، فهل ينبغي على الحكومات أن تقوم بتوفيرها بأي شكل كان؟ أم أنه ينبغي تغيير السياسات أو البنية التحفيزية التي تحفز عامة المواطنين الصالحين للبدء (بتوفير السلع العامة)؟

٧. هل يعد توفير الحكومات للسلع العامة من باب الأبوية (paternalistic)، أم أن هذا غير مقبول من الناحية الأخلاقية (morally objectionable)؟

ستوضح هذه الدراسة سبب أهمية هذه الأسئلة، ومدى صعوبة الإجابة عنها، وذلك في الأقسام التالية:

قياس الطلب (Gauging demand)

تتمثل إحدى مشكلات تحديد السلع العامة والتي يجب على الحكومات توفيرها في عدم وجود طريقة واضحة لقياس الطلب، فإنتاج السلع وبيعها في الأسواق العادية يتم من خلال إنتاجها كوحدات منفصلة، ويكون لدى الشركات الإنتاجية المتنافسة على العملاء حافز قوي؛ لمعرفة كمية السلعة المطلوبة لإنتاجها، وكما هو ظاهر فإنه لا يمكن تغليف السلعة العامة وبيعها بطريقة واضحة (كما يتم فعلا مع السلع الخاصة)؛ لأن عملية تسعير سلعة غير قابلة للتجزئة عملية غير ممكنة، فعلى سبيل المثال: يقدر بعض الأفراد أهمية "إنقاذ الأصناف الحيوانية المهددة بالانقراض"، كما أنهم يقدرون أهمية "السيطرة على الوباء والقضاء عليه"، إلا أن هذه ليست سلعا قابلة للبيع في السوق ولا يمكن تحديد قيمتها بسهولة، خاصة أن معظم المنافع المتوخاة من هذه السلع ستكون من نصيب الأفراد المستقبليين، والذين لم يولدوا بعد.

تحاول استطلاعات التقييم التصوري أو التقييم الاحتمالي أو التقييم المشروط[1] (Contingent Valuation) أن تقيس الطلب على السلع العامة من خلال طرح سؤال على أفراد المجتمع: كم مقدار المبلغ الذي تستعد لدفعه مقابل توفير السلعة العامة أو المحافظة عليها؟ يبدو أن استطلاعات التقييم التصوري في الأسواق الافتراضية (hypothetical markets) وسيلة محايدة من الناحية الأخلاقية، وطريقة كفوءة من الناحية العلمية، لاحتساب المقدار (أو المستوى) الذي يرغب الأفراد بتوفيره من سلعة معينة والتي ستعزف الأسواق الحقيقية عن توفيره. ومع ذلك فإن استطلاعات التقييم التصوري تواجه بعض المعضلات الحقيقية، فأن يكشف هذا النوع من الاستطلاعات عن مستويات الطلب الحقيقية على السلع العامة بدقة هو أمر غير مقطوع به (ومشكوك بكفاءته).

ثمة مشكلة مرتبطة باستطلاع التقييم التصوري، وتنبع هذه المشكلة من التحيزات التي تشتمل عليها أسئلة الاستطلاع (أسئلة الدراسات الاستقصائية) والجانب النفسي (psychology) لموضوعات هذه الاستطلاعات، فعلى سبيل المثال: يبدو أن رغبة (أو استعداد) الأفراد في الدفع كما تظهرها الاستطلاعات المشتملة على قوائم من السلع العامة المختلفة —يبدو– أنها تختلف اختلافا كبيرا بحسب ترتيب العناصر (السلع) في القائمة، فعندما يُسأل الأفراد عن المبلغ المالي الذي سيدفعونه لإنقاذ فيل مهدد بالانقراض، أو لتنظيف بحيرة ملوثة، فإن إجاباتهم تتحدد (أو تتأثر) إلى حد ما بالسؤال الذي تم طرحه أولا. وقد سئل بعض الأفراد في أحد الاستطلاعات (المتعلقة بالمحافظة على ثلاث مناطق برية مختلفة) عن مقدار المبلغ الذي يرغبون في دفعه للمحافظة على كل من المناطق الثلاثة (كل على حدة)، ثم سئلوا عن مقدار المبلغ الذي يرغبون في دفعه للمحافظة على المناطق الثلاثة (معا)، ففي بعض

---

[1] - يعتبر التقييم التصوري تقنية اقتصادية تقوم على إجراء مسح استقصائي لتقييم الموارد غير السوقية، فالبحيرات تعتبر من الموارد غير السوقية، بمعنى أنها لا تسعر في السوق كما تسعر باقي السلع، وإنما يمكن تقييمها من خلال سؤال نوجهه لأهل الحي: كم هو المبلغ الذي **يحتمل أن تدفعه** للمحافظة على البحيرة، فعندئذ تظهر إجابات العينة على صورة: المبلغ المقدر بحسب **تصور الفرد** عن قيمة هذه البحيرة. وبحسب هذا المثال فإنه يمكن ترجمة (Contingent Valuation) **بالتقييم الاحتمالي** نسبة إلى السؤال: كم هو مقدار المبلغ الذي **يحتمل** أن تدفعه؟ أو يمكن ترجمته **بالتقييم التصوري** نسبة إلى إجابة أفراد العينة: **أتصور** أن هذه البحيرة تقيم بكذا وكذا، كما يمكن ترجمته **بالتقييم المشروط**: وكأن أحد أفراد العينة يجيب: سأدفع كذا وكذا من المال بشرط المحافظة على هذه البحيرة، **ولعل الأجود هو الترجمة الثانية: التقييم التصوري**.

الحالات، كان الأفراد مستعدين لدفع مبالغ مالية معينة للمحافظة على كل من المناطق البرية الثلاثة (كل على حدة) أكثر من المبالغ المالية التي يستعدون لدفعها للمحافظة على المناطق الثلاثة معا[1].

بالإضافة إلى ما ذكر آنفا، إن بعض الإجابات المستخلصة من استطلاعات الدراسات الاستقصائية غير متناسقة (أو أنها غير منطقية)، فبعض الباحثين قد أبدوا قلقهم عما إذا كان المشتركون في تعبئة الاستطلاع قادرين حقا على تحديد الطلب الحقيقي على السلع العامة. فهذا القلق لا يتعلق بالدرجة الأولى بإخفاء أفراد العينة تفضيلاتهم، (فالإجابات غير المنطقية على أسئلة الاستطلاعات المتعلقة بمشاريع غير ملزمة (non_binding projects) لا تمدنا إلا بالقليل من المعرفة ذات الصلة) ناهيك عن أنهم ربما يفعلون شيئا آخر تماما، فعلى سبيل المثال: أشار (Diamond و(Hausman) إلى أن المشتركين في تعبئة الاستطلاعات قد يعبرون عن موقف معين بشكل يمنحهم الشعور بالرضا، حتى لو لم يكونوا على استعداد لدعم إجاباتهم عن السؤال الافتراضي بالمال، أو أن إجاباتهم قد تعبر عما ينبغي أن يكون، بعبارة أخرى: قد يجيبون عن فقرة سؤال الاستطلاع بما ينبغي أن يجيب به المواطنون الصالحون[2]، أي أنهم لا يجيبون على أساس: احتساب مقدار المنفعة التي يمكن الحصول عليها من تخصيص مبلغ مالي معين لصالح سلعة عامة معينة.

ومن ناحية أخرى: فإن محدودية المعلومات تزيد من تعقيد استخدامات الاستطلاعات لقياس الطلب على السلع العامة. ولأن جمع المعلومات يعد مكلفا، ومعالجتها وتنظيمها أكثر تكلفة، فإن الاقتصاديين يؤكدون على أن النقص المعرفي العقلاني (rational ignorance)[3] يؤثر في صناعة القرار،

---

1 - إن نتيجة الاستطلاع غير دقيقة ومخالفة للمنطق، إذ كيف يستعد شخص معين لدفع مبلغ مالي للمحافظة على ثلاث مناطق مختلفة في آن واحد، وأنه مستعد لدفع مبلغ مالي أكبر للمحافظة على منطقة واحدة من المناطق الثلاث، فهذا الاستعداد يشير إلى نتيجة غير منطقية في الاستطلاع، وهو بذلك يشير إلى عدم دقة الاستطلاعات لتحديد الطلب الحقيقي على السلع العامة.

2 - بعبارة أخرى: ليس بالضرورة أن تكون إجاباتهم انعكاسا لما سيفعلونه حقا.

3 - والمراد بالنقص المعرفي العقلاني: عزوف الفرد عن اكتساب معرفة معينة في مجال معين إذا تجاوزت تكلفة اكتساب تلك المعرفة المنفعة المتوقعة، ففي المجال السياسي مثلا: لن يضيع الناخب وقته وماله ليفهم سياسة كل مرشح وبرنامجه الانتخابي، وخاصة إذا كان يعتقد أن صوته لن يحدث تأثيرا في السياسة العامة في الدولة، ففي هذه الحالة يعتبر النقص المعرفي عقلانيا بحسب وجهة نظر هذا الناخب. ينظر:

Caplan: Bryan, **Rational Ignorance versus Rational Irrationality**, KYKLOS, Vol. 54, 2001, Fasc. 1, Page: 3.

وخاصة في مجال العلوم والسياسة[1]. فأن تتعرف على المايكرويف الخاص بك (وتصميمه الفني)، والكيفية التي تعمل بها (الأشعة لطهي الطعام) فإن هذا لا يعني أنه سيعمل بشكل أفضل، بل يعني أنك بت تملك وقتا أقل لإنجاز الأنشطة القيمة الأخرى، وعلى نفس الشاكلة فأن تتعرف على كيفية تأثير التنظيم السعري للسلع الزراعية على المستهلكين فإنه لن يجدي نفعا في استرداد الاستثمار، إلا إذا كنت مزارعا أو سياسيا أو عضوا في جماعات الضغط (Lobbyist) أو مواطنا فضوليا (محبا للمعرفة) أو مهتما (بهذه القضية) بشكل غير اعتيادي. فإذا عممنا هذا الأمر، فإن مستهلكي السلع العامة (المنتفعين) ليس لديهم إلا الحد الأدنى من الحافز أو الحد الأدنى من الإمكانية؛ لاكتساب المعرفة اللازمة حول جميع السلع العامة التي يمكن توفيرها أو الحفاظ عليها.

ويمكن أن نلاحظ أن المستهلكين –في أسواق السلع الخاصة– يحتسبون تكاليف مشترياتهم والمنافع المتوقعة من استهلاكها، بحيث لو أن أحد الأفراد لم يعجبه فنجان القهوة الذي اشتراه، أو لم تعجبه سيارته الجديدة، فإن لديه حافزا (قويا) أن يقضي مزيدا من الوقت في مقارنة العلامات التجارية البديلة للسيارات والقهوة، وقد يقوم بتعديل سلوكه وفقا لذلك. ولكن إذا اعتقد العلماء أن نوعا جديدا من الملوثات يستنزف طبقة الأوزون، أو أنه يسبب ارتفاع حرارة الأرض، أو أنه يهدد النظام البيئي للأصناف المهددة بالانقراض، فإنه لا يوجد لدى معظم الأفراد إلا الحد الأدنى من الأسباب (أو الحوافز) لدراسة هذه الأمر بعناية؛ بسبب ضآلة تأثير الاستهلاك الفردي (استهلاك كل فرد على حدة) على الغلاف الجوي أو على الأصناف المهددة بالانقراض. ويشير هذا النوع من الاستنتاج إلى أن النقص المعرفي لدى المشتركين في تعبئة الاستطلاعات ليس أمرا غريبا، بل إنه أمر واضح يمكن التنبؤ به من خلال هيكل (أو بنية) التحفيز (incentive structure) المتعلقة بمشاكل السلع العامة.

أخيرا: يجادل الكثيرون في مسألة: بما أن استعداد الفرد للإنفاق (أو الدفع) بهدف توفير السلع العامة مقيد بإمكانية الإنفاق، فكم من سلعة عامة ستحظى باهتمام الأفراد (كالمحافظة عليها أو توفيرها) مع

---

[1] - يمكن القول: إن المعرفة العقلانية من جهة، ونقص المعرفة العقلاني من جهة أخرى يؤثران في صناعة القرار: فقد تكون نتيجة النقص المعرفي العقلاني أن يتحكم أصحاب المصالح الخاصة في صناعة القرار السياسي، فتكون القرارات تابعة لأهوائهم، بينما قد تكون نتيجة المعرفة العقلانية تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فإذا أدرك الناخب أن القضية محل التصويت متعلقة بمصلحة المجتمع، كأن تكون متعلقة بإنهاء حرب أهلية، فهذا الناخب سيرى ضرورة الإلمام المعرفي في هذه القضية، حتى يكون تصويته مبنيا على معرفة تامة، مما يجعل القرارات التابعة لهذا التصويت أقرب للصواب وتحقيق المصلحة العامة.

مرور الوقت وتحت مظلة مالية غير مستقرة، فالأفراد الأكثر فقرا على سبيل المثال، هم أقل استعدادا للإنفاق في سبيل (توفير) السلع البيئية من الأفراد الأغنياء. العلاقة بين إمكانية الإنفاق وبين الاستعداد للإنفاق معقدة أكثر (إذا نظرنا إليها) من خلال أسئلة الاستطلاعات، فأسئلة الاستطلاعات في العادة تكون افتراضية من جهة، وإجاباتها غير ملزمة من جهة أخرى، فقد يكون استعداد الأفراد المعلن عنه (في الاستطلاع) مبالغا فيه، فالأفراد أثناء الإجابة عن الأسئلة الافتراضية لا يبدون اهتماما زائدا بالمال الذي بحوزتهم، أو المال الذي يتوقعون اكتسابه.

ومجمل القول في هذه المسألة: تتأثر إجابات المشتركين في تعبئة الاستطلاع بعدة طرق، فعندما يُسأل هؤلاء المشتركون عن مدى تقييمه الحالي لسلعة عامة معينة، كأن يكون محل الاستطلاع المحافظة على النسر الأمريكي (Californian Condor) من الانقراض، فإجابات المشتركين ستتأثر بعدة طرق، كأن تتأثر بقيود الميزانية، أو بترتيب الأسئلة المطروحة، أو بحسب السياق الذي تطرح فيه الأسئلة، أو بمدى نسبة معرفتهم (قليلة أو كثيرة) عن النسر الأمريكي وعلاقته بالنظام البيئي، أو بأية أمور أخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الاستطلاعات تعتبر أدوات غير صالحة لقياس الطلب على السلع العامة. ومع ذلك فلنفترض أنه يمكن إيجاد طريقة أكثر دقة لقياس الطلب على السلع العامة، فهل يعني ذلك أنه يجب على الحكومات توفير السلع العامة عندما يكون الطلب قويا فقط؟ على الرغم من أن ذلك قد يكون مسوغا قويا للحكومات لتوفير السلع العامة، إلا أنه يجب معالجة العديد من الاعتبارات الأخرى أولا.

تقييم الطلب (Evaluating Demand)

كما لوحظ آنفا، فإن واحدة من أكثر المشاكل صعوبة في استخدام الاستطلاعات لغايات قياس الطلب على السلع العامة هي: أن العديد من الأفراد يفتقرون إلى المعلومات أو الخبرات الكافية لبيان التفضيلات المتعلقة بقضايا سياسية هامة. فالطلب على السلع العامة قد يستند إلى تفضيلات غير واعية، أو غير منطقية، ومن ناحية أخرى قد تكون مشوهة التكوين[1]، كما أن هذه التفضيلات قد تتأثر بالمعتقدات

[1] - توصف تفضيلات الفرد بشأن قضية معينة بأنها مشوهة التكوين إذا تكونت بشكل مشوب، بعبارة أخرى: إذا تكونت من أفكار وثقافة خاطئة.

السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى النقص المعرفي الذي تم إيضاحه سابقا[1]. وفي نهاية المطاف، فهذه ليست مجرد مشكلة في استخدام الاستطلاعات، ولكنها مشكلة تنبع من محدودية المعلومات، والحوافز المحيطة بالسلع العامة.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أننا إذا تمكنا من قياس الطلب على السلع العامة بدرجة عالية من الدقة، فقد لا يكون لذلك أهمية معيارية أو تأثير على السياسة العامة. فبعض النظريات الاقتصادية للرفاهية تشير إلى أننا سنكون في وضع أفضل، وأن رفاهية المجتمعات ستزداد، إذا أشبعت المزيد من رغبات الأفراد، ومع أن هذا يشكل مطالبة ذات قيمة عالية وجوهرية، ولكنه خطأ واضح في بعض الحالات.

أولا: فبعض هذه الرغبات قد تتضارب مع رغبات أخرى، لذلك فإن محاولة إشباعها من جهة، سيقابلها حالة معاكسة من جهة أخرى، فمثلا لو أن شخصا كان مدمنا على المخدرات، فإن هذا الشخص قد يدخل في صراع بين الرغبات، فقد يكون لديه الرغبة في الاستمرار بتناول مادة الهيروين (من جهة)، وقد يكون لديه الرغبة في معالجة نفسه، وأن يكون رجلا صالحا لا يتناول الهيروين (من جهة أخرى). ففي هذه الحالة، تتعارض الرغبة الأولى مع الرغبة الثانية والتي يظهر أنها ذات قوة (أو أهمية) معيارية (normative authority)[2]. وهذا لا يعني أن جميع الرغبات المتعلقة بالمخدرات غير منطقية، أو أنها تنطوي على صراع داخلي، ولكن يمكن القول: إنها رغبات متجذرة في نفوسنا ونفضل ألا تكون في كياننا (شخصياتنا)، لذلك فإنه من الصعب التدليل على أن إشباع هذه الرغبات يجعل من حياتنا أفضل.

ثانيا: تستند بعض الرغبات إلى معتقدات مشوهة التكوين أو أنها تستند إلى معتقدات غير مسوغة (غير منطقية)، ويمكن عرض هذا المثال المعاصر، ففي أوائل القرن الواحد والعشرين، رفض العديد من الأفراد

---

1 - يستند البعض إلى هذا الأمر؛ ليبين ضرورة الاعتماد على آراء الخبراء أكثر من الاعتماد على آراء أفراد المجتمع في القضايا المعقدة التي تتطلب درجة عالية من الكفاءة العلمية. بينما يشكك البعض الآخر في الدور الذي سيلعبه الخبراء، فهم وإن كانوا على معرفة وثقافة في هذا الباب، إلا أن التحيز قد يلعب دورا معاكسا. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص124).

2 - تمثل رغبة الفرد في شيء معين حافزا له على القيام بالفعل أو مبررا له للقيام به، وقد تتسم هذه الرغبة بقوة معيارية أو أنها تفتقر لهذه القوة. فالرغبة توسم بأنها ذات قوة (أو قيمة) معيارية إذا تعلقت بالقيم والتوجيهات التي يحتكم إليها الأفراد لضبط سلوكياتهم. ينظر:

Drai: Dalia, **The Normative Significance of Desires**, J Value Inquiry (2012) 46, Pages: 417, 423, 429.

في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تطعيم أبنائهم؛ لاعتقادهم أن لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية يسبب التوحد، ويمكن إرجاع السبب في هذا الاعتقاد بشكل جزئي إلى أنهم يشككون في فعالية اللقاحات بشكل عام، كما يمكن إرجاعه إلى دراسة أجريت في المملكة المتحدة، وقد خلصت إلى وجود علاقة سببية بين لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من جهة وبين التوحد من جهة أخرى. ويؤخذ على هذه الدراسة أنها الوحيدة، حيث لم يجر الباحثون غيرها، كما أن حجم العينة التي اعتمدت عليها الدراسة كانت صغيرة إلى حد لا يتمكن فيه الباحث من استخلاص استنتاجات دقيقة وذات دلالة إحصائية، ناهيك عن أن الباحث الرئيس في تلك الدراسة سجلت بحقه العديد من الأمور المرتبطة بتضارب المصالح[1]، وفي نهاية الأمر فقد تم التراجع عن نتائج هذه الدراسة من قبل المجلة التي قامت بنشرها، ولكن بعد أن تمكنت وسائل الإعلام البريطانية من إقناع العديد من المواطنين بصحة هذه الدراسة[2]. وقد ترتب على نشر نتائج هذه الدراسة، أن الآلاف من الآباء رفضوا تطعيم أبنائهم في العقد التالي لنشر الدراسة؛ لاعتقادهم بوجود علاقة سببية وهمية بين لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من جهة وبين التوحد من جهة أخرى. ومما تجدر الإشارة إليه: إن بعض الأطفال قد توفي نتيجة لذلك، وأن العديد من الأفراد كانوا بمثابة ناقل للأمراض (وسبب للعدوى) مع أنه كان بالإمكان الوقاية منها. فالمعتقدات التي سادت حول لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من ناحية أنه يسبب مرض التوحد لم تكن مسوغة (أو صحيحة)، وبسبب هؤلاء الأفراد الذين كانوا يحملون هذه المعتقدات، فإنه تم إلغاء العمل بالمتطلبات الحكومية، والحوافز التي تشجع الآباء على تطعيم أبنائهم، باعتباره سلعة عامة كان الطلب عليها كبيرا، ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن نطالب الحكومات بتوفير السلع العامة لمجرد الارتفاع

---

[1] - توجد حالات متعددة لتضارب المصالح في الدراسات البحثية، كأن يكون للباحث مصلحة معينة عند كتابة البحث، كمصلحة مالية أو مهنية أو شخصية أو مؤسسية، الأمر الذي قد يؤثر على نتائج البحث. ينظر:

Lo: Bernard, Field: Marilyn. J, **Conflict of Interest in Medical Research, Education, and Practice**, Washington, D, C, The National Academies Press, 2001, Pages: (23-27).

[2] - لمزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الحدث فإنه ينظر:

Offit: Paul, **Autism's False Prophets**, New York, NY: Columbia University Press, 2010.

ولمزيد من البيان حول الأهمية الأخلاقية لهذا الجدل فإنه ينظر:

Sorrel: Tom, **Parental knowledge and expert choice in the debate about MMR and autism**. In: Ethics, Prevention and Public Health. Oxford, UK: Oxford University Press, 2007.

ورد هذا التوثيق في **الدراسة الأصلية** ص125.

في مستوى الطلب[1]. (بعبارة أخرى: تلك المعتقدات كانت سببا في انخفاض مستوى توفير السلعة العامة "اللقاحات" لانخفاض مستوى الطلب عليها، وهذا لا يستلزم رفع مستوى توفير السلع العامة لمجرد ارتفاع مستوى الطلب عليها).

وإحدى طرق التعامل مع هذه المشكلة: أن ننظر (بعين الاهتمام) إلى السلع العامة التي يبدي الأفراد استعدادهم للإنفاق عليها مقابل الانتفاع بها، طالما كانت لديهم تفضيلات مسوغة ومتشكلة على نحو عقلاني[2]. وبدلا من استخدام إشباع الرغبات[3] الفعلية كمؤشر تلقائي للرفاهية، أو استخدام الطلب الحالي؛ لتحديد الكميات التي يجب على الحكومات توفيرها من السلع العامة، فإنه ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الرغبات المعاكسة، فهذا أدعى لرصد الأمر على نحو علمي وأكثر دقة. بشكل عام، فإنه من المرجح أن يؤدي إشباع الرغبات إلى زيادة رفاهية الفرد، طالما أن هذه الرغبات متسقة وتتسم بالاستقرار، وقائمة على معتقدات سالمة من النقد (أو التشويه)[4]. ويؤكد البعض على ضرورة فك الارتباط أو العلاقة بين إشباع الرغبة والرفاهية لصالح نظرية (أخرى من نظريات الرفاهية) أكثر تجرد وموضوعية[5]

---

1 - هنالك العديد من الحالات المعاصرة والمتشابهة لهذه الحالة، كتلك الشكوك المتداولة بين الأمريكيين بشأن العلاقة بين انبعاثات الكربون وتغير المناخ، وكتلك المتداولة بين الأوروبيين بأن الأطعمة المعدلة وراثيا تسبب اعتلالات صحية مختلفة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

2 - تختلف تفضيلات الأفراد عن رغباتهم، فالتفضيلات عبارة عن ترتيب معين لمجموعة بدائل من السلع أو الأمور، أما الرغبات فتستهدف سلعة واحدة أو أمرا واحدا. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

3- تنص **نظرية إشباع الرغبات** في الرفاهية (The desire-satisfaction) على أن رفاهية الأشخاص تتحدد بحسب إشباع رغباتهم في حياتهم ككل، فكلما حصل الفرد على ما يريد، كانت حياته أفضل، وإن لم يحصل على ما يريد فإن حياته ستؤول إلى السوء. تقوم نظرية إشباع الرغبات على المساواة، بمعنى: إن رغبات جميع الأفراد لها نفس القدر من الأهمية، وأنه لا توجد رغبة أكثر أهمية من رغبة أخرى، فإن قبلنا بهذه النظرية فإن ذلك يعني: الاهتمام برفاهية الأفراد الآخرين. وبحسب هذا التوصيف فإن هذه النظرية تتعارض مع النظريات الموضوعية في الرفاهية. ينظر:

Heathwood: Christopher, **Desire-Satisfaction Theories of Welfare**, Ph. D of University of Massachusetts Amherst, 2005, Page: 9.

4 - لمزيد من التوضيح حول مساعي الباحثين؛ للتمييز بين التفضيلات التي تعتبر تعزيزا للرفاهية وليس انتقاصا لها، فإنه يمكن الاطلاع على الدراسات التالية (والتي ورد توثيقها في **الدراسة الأصلية** ص125).

* Brandt: Richard, **A Theory of the Good and the Right**, Oxford, UK: Clarendon Press, 1979.

* Gauthier: David, **Morals by Agreement**, Oxford, Ch2, UK: Oxford University Press, 1986.

* Hausman: D and McPherson: M, **Economic Analysis, Moral Philosophy and Public Policy**, 2nd ed, Ch8, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2006.

5 - ورد توثيق هذه المسألة في **الدراسة الأصلية** ص125 على النحو التالي:

Parfit: D, **Reasons and Persons**, Ch6, Oxford, UK: Oxford University Press, 1984.

[1]. إلا أن هذه الخطوة تعد مثيرة للجدل؛ لأنها تتطلب احتسابا موضوعيا للقيمة، وهو أمر لم يحظ إلا على اتفاق القليل من الباحثين. وعلى الرغم من أنه ينبغي أن تكون مثل هذه النظريات جزءا من المناقشة العامة، إلا أنه يجب تجنب الدفاع عن السياسات من خلال المطالبة بتطبيق نظريات القيمة المثيرة للجدل.

نظرية الرفاهية هي تلك النظرية التي تعطي أولوية أعلى (للرغبات الرشيدة)[2]، وتتبنى الرغبات القائمة على المعرفة والعلم[3] (أي: الرغبات الواعية أو الرشيدة أو المستنيرة) فليس كل الرغبات تستحق الإشباع بنفس القدر، فإشباع بعض الرغبات يمكن أن يخفض مستوى الرفاهية أكثر من زيادة مستواها في المجتمع. ولكنها تتيح لنا أن نتجنب المطالبات المثيرة للجدل حول القيمة الموضوعية، وقدر تعلق الأمر بأغراض هذه الدراسة: يجب على صانعي القرار السياسي النظر في توفير السلع العامة والتي تواجه طلبا واسع النطاق

---

1 - تفترض **النظريات الموضوعية** في الرفاهية (Objective theories) أن هناك مجموعة أمور تجعل حياة الأفراد أفضل، كأن تكون خلوقا، أو صاحب علم ومعرفة، أو أنك متذوق للجمال، فكلما ازدادت هذه الأمور في حياتك فإنها ستكون أفضل، وفي المقابل فإن هناك قائمة من الأمور التي تجعل حياة الأفراد أسوأ، كأن تكون خائنا، أو مخادعا، فكلما زادت هذه الأمور في حياتك فإنها ستكون أكثر سوءا، فالنظرية تفترض أنه ليس بالضرورة أن تكون الرفاهية مرتبطة بإشباع الرغبات بشكل مباشر؛ لأن هناك رغبات معينة يحاول الأفراد إشباعها رغم أنها رغبات فاسدة، كالإدمان، أو أنهم يعزفون عن إشباعها في العادة، ويرجع ذلك إلى النقص المعرفي حول الرغبات، أو إلى اللامنطقية في تحديد رغباتهم، أو بسبب من معتقدات زائفة أو مشوهة. ينظر: =

= Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well-Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), The Cambridge Companion to Utilitarianism (Cambridge University Press, 2014, Pages: 200-204.

2 - ربط العديد من الاقتصاديين الرفاهية بإشباع الرغبات، ولأن الرغبات الحالية غالبا ما تكون مؤقتة، وقد تزول بسرعة، فقد ظهر توجه إلى ضرورة التركيز على الرغبات الشاملة، وأن العبرة في الرفاهية هي المستوى العام لإشباع الرغبات التي تتحقق في حياة الفرد ككل. فمدمن المخدرات على سبيل المثال، قد يتمكن من الحصول على المادة المخدرة بسهولة ودون تكلفة، وهو بذلك يشبع رغبته أولا بأول، إلا أنه في مجمل حياته ككل ليس سعيدا، لذلك فإنه لا ينبغي قياس الرفاهية من خلال إشباع الرغبات بشكل مباشر، بل ينبغي إعطاء الرغبات ترتيبات معينة، بحيث تعطى الأولوية للرغبات طويلة الأجل، وهي تلك التي تتعلق بالحياة ككل. ينظر:

Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well-Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), The Cambridge Companion to Utilitarianism (Cambridge University Press, 2014, Pages: 211-217.

3 - يمكن القول: إن الرغبات ترتبط بثقافة الأفراد وسعة معرفتهم، حيث أنك قد ترى بعض رغبات الأفراد ممن يفتقرون إلى المعرفة الكافية محدودة وقليلة، بينما تلاحظ رغبات الأفراد ممن يملكون معرفة واسعة وسعة اطلاع بأشكال الرغبات وأنواعها في العالم المحيط بهم متعددة وواسعة؛ لذلك فقد ظهر توجه عند الاقتصاديين للحديث عن الرغبات المستنيرة أو الواعية (informed desire) كقاعدة انطلاق لنظرية شاملة في الرفاهية. مستوحى من:

Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well-Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), The Cambridge Companion to Utilitarianism (Cambridge University Press, 2014, Pages: 211-217.

إذا كان الطلب عليها متجذرا إلى الحد الأدنى من التفضيلات الجيدة (الواعية أو الرشيدة أو المستنيرة) (well_formed preferences)[1].

[1] - مع أن هذا المعيار يعد غامضا، إلا أنه –كما نبّه أرسطو- لا ينبغي أن نتوقع الدقة في هذا الموضوع أكثر مما يتسع له: ينبغي أن نكون موضوعيين عندما نتناول مثل هذه المواضيع وما يرتبط بها من مقدمات، وذلك بهدف الوصول بشكل تقريبي إلى المعرفة الصحيحة بخطوطها العريضة، وكذلك عندما نتناول المواضيع التي تتسم بالصحة غالبا وما يرتبط بها من مقدمات، حتى نتوصل إلى استنتاجات مقبولة إلى حد كبير (بعبارة أخرى: ليس بالضرورة أن تكون المعرفة المتعلقة بتلك المواضيع هي الأصح). وبنفس المنطق، ينبغي الحرص على تلقي كافة البيانات؛ لأن من سمات العالم أن يبحث عن الدقة في كل مجموعة من القضايا والمسائل بقدر ما يتسع له طبيعة الموضوع. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 125).